

الشهيد المهدي بن بركة: ذاكرة حية...

– محاضرة بجامعة CAEN بفرنسا –

استهل عبد الغني بوستة مداخلته بالإشارة الى أن «الظروف التاريخية هي التي تصنع الإنسان، وهذا القانون التاريخي ينطبق تماماً على الشهيد المهدي لا سيما أنه كان من صنف الرجال الذين يصنعون التاريخ ولا يكتفون بالتفرج عليه، كما أن سيرة حياته ترتبط بشكل وثيق بالتطورات السياسية والتاريخية التي شهدتها بلادنا، الى درجة التلاحم والاندماج، بحيث أن المنعرجات الأساسية في حياة الشهيد تصادف بشكل مثير المنعرجات والتطورات التاريخية التي عرفتها البلاد. ولذلك وجب النظر الى شخصية المهدي بن بركة بمنظار الدينامية والتطور المستمر، بدءاً بمرحلة الكفاح الوطني من أجل الاستقلال وصولاً الى مرحلة «الإختيار الثوري» ومروراً بمرحلة الكفاح من أجل التحرر والنمو. وتلك مراحل متعاقبة ومرتبطة في حياة الشهيد، توصل كل واحدة منها الى الأخرى بشكل تقدمي يتطور دائماً نحو الأفضل والأعمق ويبلور شخصية مناضل وقائد سياسي فذ، ليس على الصعيد المغربي والمغاربي والعربي فحسب، بل على المستوى العالمي، كقائد تقدمي أممي ومكافح عنيد من أجل تحرر الشعوب وانعتاقها واسترداد حقوقها.

وإن عدم الأخذ بهذه الدينامية في شخصية الشهيد، وبخاصة اتجاه تطورها والمراحل التي قطعتها بشكل لا رجعة فيه، يؤدي حتماً الى تاويلات خاطئة وغير تاريخية لبعض مواقف وآرائه، اذا لم يستعمل بشكل مقصود لتثويه فكر الشهيد بشكل مغرض، واستعماله لتبرير مواقف رجعية متأخرة عن ركب التاريخ، أو إسقاط مواقف ومراحل انتهت وطواها التاريخ على مشاكل آنية لا علاقة لها بالظرف السابق. فالشهاد المهدي تطور مع شعبه من مرحلة الكفاح الوطني الى مرحلة الكفاح ضد الاستعمار الجديد ومن أجل بناء مجتمع جديد، الى مرحلة الكفاح الثوري، بهذا الترتيب تحديداً ومع كل ما أفرزته كل مرحلة من معطيات وخصوصيات.. وكل محاولة أو قراءة تسيير في الاتجاه المعاكس هي حتماً محاولة قاصرة مغفلة في أحسن الأحوال، إن لم تكن مغرضة وغير نزيهة.

والحقيقة أنه من الصعب التطرق بشكل وافي لسيرة الشهيد المهدي ومعالم فكره الأساسية ضمن الوقت المحدد لمداخلتي، واذا كان لي أن أخص بكلمة واحدة هذه الحياة القصيرة (٤٥ سنة ومنها سنوات قضيت في السجن أو المنفى) والغنية والحافلة في الوقت نفسه، أمكنني القول أن المهدي كرس حياته لخدمة طموحات الشعوب، ليس بالاجتهاد الفكري وحسب، ولكن أيضاً بالممارسة والعمل اليومي المستمر. وتمحورت اجتهاداته النظرية والعملية حول عدة قضايا جوهرية منها على الخصوص: قضايا الاستقلال والتحرر، والتنمية، والديموقراطية، ووحدة المغرب العربي والأمة العربية ووحدة الشعوب عامة، والتضامن الأممي، والاختيار الاشتراكي، ودور الحزب والمنظمات الشعبية...

الاستقلال والتحرر والنمو

من المعروف أن الشهيد المهدي ساهم مساهمة فعالة في الكفاح الوطني من أجل استقلال بلادنا كمقاوم ومناضل وطني وقائد سياسي، منذ المطالبة بالاستقلال (عريضة ١١ يناير ١٩٤٤) الى الإعلان عنه رسمياً سنة ١٩٥٦، وعانى القمع والإبعاد والنفي من جراء ذلك... وكان المهدي ضمن الوطنيين الذين أدركوا بسرعة الطبيعة الناقصة للاستقلال، وأول من تعرض بالتحليل الكاشف لطبيعة وميكانيزمات الاستعمار الجديد. فأوضح أن الاستعمار في مرحلة تاجج الكفاح الوطني وإقباله على التحول الى ثورة وطنية جذرية، يفضل منح استقلال سياسي شكلي، ووضع حد للإحتلال الاستعماري العسكري، واسناد السلطة لطبقة اجتماعية حليفة (المعمرين الجدد) مقابل تعزيز وتقوية الاستعمار الاقتصادي وتوطيد أسس التبعية لمدى أطول يضمن له استمرارية مصالحه الأساسية في شراكة مع حلفائه المحليين. هذا مع إرساء وتطوير وسائل وأشكال التبعية الأكثر فعالية وشمولية لتطويق المجتمع شبه المستعمر من كل الجهات، منها وسائل التبعية التكنولوجية والثقافية والعلمية والتقنية إضافة الى الوسائل العصرية الأخرى في مجالات التواصل والإعلام. هذا ما أوضحه الشهيد المهدي عندما قال:

«ليست حركة الهروب الى الامام التي تقوم بها الدول الاستعمارية الأوروبية بانتهاجها سياسة الاستقلالات الشكلية الممنوحة سوى خطة دفاع للاستعمار عن نفسه، تحمل اليوم اسم الاستعمار الجديد. والاستعمار الجديد عبارة عن سياسة تعمل من جهة على منح الاستقلال السياسي، وعند الاقتضاء انشاء دول مصطنعة لا حظ لها في وجود ذاتي، ومن جهة أخرى تعمل على تقديم مساعدات مصحوبة بوعود تحقيق رفاهية تكون قواعدها في الحقيقة خارج القارة الافريقية» (١). ثم أضاف: «أي سياسة في افريقيا لا تمر عبر التخطيط الجذري للهيكل القطاعية والرأسمالية الاستعمارية، لا يمكنها إلا أن تخدم الاستعمار الجديد، رغم ادعاءاتها في التصنيع والتخطيط، لأن كل هذه المشاريع مبنية على الفراغ». (٢)

منذ بداية الاستقلال، ورغم بروز شخصيته كقائد سياسي ومنظم أساسي لحزب الاستقلال، كان الشهيد المهدي يلح دائماً على أن المهمة الأساسية للحزب هي المهمة الاجتماعية. وعندما تراجع عدداً من كتاباته أو خطاباته أمام مناضلي وأطر حزب الاستقلال آنذاك، نلاحظ أنه كان يولي أهمية كبيرة لتحليل العوامل والظروف التي جعلت من بلادنا بلداً متأخراً ومتخلفاً، سواء منها

العوامل الذاتية التاريخية التي مهدت التربة للاستعمار وسهلت دخوله، أو تلك التي فرضها هذا الأخير خلال احتلاله البلاد. وانطلاقاً من تحليل موضوعي ثاقب لتلك العوامل التاريخية والمسببات، طرح الشهيد مفهوماً شاملاً لمسألة النمو، الذي يتطلب مقارنة بالكفاح الوطني من أجل الاستقلال، خوض «كفاح أكبر» من أجل تحقيقه، وذلك وفق محاور متداخلة متفاعلة ومتكاملة ومنسجمة في الوقت نفسه، وهي على الخصوص:

- الإصلاح الزراعي كما طرحه بعمق وتفصيل في دراسته القيمة التي تحمل نفس العنوان،
- التنمية الصناعية التي يجب أن تكون مكتملة للتنمية الزراعية وليس على حسابها، أو بإهمال الفلاحة لصالح التصنيع السريع المرتجل.. وهنا أبدع الشهيد إبداعاً جديداً في هذا المجال من خلال الدعوة إلى إقامة «تعاونيات صناعية» إلى جانب التعاونيات الفلاحية، بشكل منسجم متكامل يأخذ بعين الاعتبار وتيرة النمو الاقتصادي العام للبلاد.
- والتكامل بين التنمية الزراعية والتصنيع المتأني المتبصر، سيحدث حتماً تطوراً إجمالياً في الإنتاج الاقتصادي والذي سينعكس بدوره بشكل إيجابي على مختلف المرافق الاجتماعية بتحسين دورها ورفع مستواها، مما سيدعم النمو بمفهومه الشامل اقتصادياً واجتماعياً.

- وقبل هذا وذاك، يعتبر الشهيد المهدي أن الركائز الأساسية لهذا النمو الشامل، ودعائمه وعوامله الحاسمة، هي التعليم والتكوين الذي يجب أن يشكل العمود الفقري لأي مشروع تنموي من جهة، ومن جهة ثانية: التعبئة العامة للمواطنين، لأن النمو لا يمكن أن يتم من أعلى أو من قمة الدولة، بل من خلال القاعدة الاجتماعية الواسعة للمجتمع، ومن خلال عمل ومبادرة ومساهمة المواطنين أنفسهم.

اسجماً مع هذا الطرح الواضح الشامل لمسألة التنمية، جمع الشهيد المهدي بين القول والفعل والفكر والعمل، وابتكر وبادر بعدة مشاريع تنموية، من فكرتها الأولية إلى التخطيط لها وإنجازها، نذكر من بينها:

- أول دار لحضانة الأطفال في المغرب المستقل التي خطط لها وأشرف على إقامتها بمدينة الدار البيضاء، ضمن برنامج وطني عام لإنشاء وتسيير دور للحضانة في مختلف أنحاء المغرب، وذلك للمساهمة في التخفيف من الأعباء الملقة على المرأة وفتح المجال لها لكي تشغل وهي في مأمن على صحة وتربية أولادها،

- الحملة الواسعة لبناء المدارس الابتدائية والثانوية بتطوع المواطنين في المدن وخاصة في البوادي، والتعبئة الوطنية العامة لمحاربة الأمية،

- المشروع الشهير المعروف بـ«طريق الوحدة» كمدرسة متنقلة جمعت آلاف الشباب من مختلف المناطق لبناء طريق التواصل بين شمال المغرب المحتل من طرف إسبانيا سابقاً ووسطه، وفي نفس الوقت، وعلو على هذا الإنجاز الرمزي القيم في حد ذاته، بناء الشاب المغربي وتكوينه مديناً وسياسياً وفكرياً واجتماعياً قبل أن يعود إلى منطقتة لنقل وتعميم تجربته وتكوينه والمساهمة الفعالة في بناء بلاده وتوفير شروط نموها،

- المشروع الهام المسمى بمدرسة الأطر التي أبدعها وأشرف عليها الشهيد المهدي لتكوين رجال السلطة والإدارة في مغرب الاستقلال، وتمكينهم بشكل سريع من المفاهيم الضرورية للإدارة العصرية والتسيير، وجعلهم في خدمة البلاد والمواطن، خاصة من خلال استيعاب مفاهيم الديمقراطية وطرق تطبيقها في مجتمعنا العيني.

وبديهي أن مجمل هذه الأعمال والمنجزات تدخل في إطار المفهوم الشامل للتنمية، الذي حدده الشهيد بقوله: «اننا ندرك الآن أن الشروط الضرورية للخروج من التخلف تكمن في الإصلاح العميق للهياكل الزراعية، والتصنيع السريع والحقيقي، وفي سياسة للاستثمارات فعالة ومنسجمة وفق تخطيط يحدد الأهداف المالية ويجنب مخاطر الليبرالية» (٣).

الديموقراطية والاشتراكية

هكذا حقق الشهيد المهدي الربط بين قضيتي التحرر والتنمية - إذ لا معنى للوحدة بدون الأخرى - ومن خلال كفاحه ضد الاستعمار والاستعمار الجديد، ومن أجل «بناء مجتمع جديد» كما كان يقول. إلا أنه أدرك أيضاً أن التحرر والنمو لا يمكنهما أن يتحققا في غياب الديمقراطية. وإذا كانت التنمية تسمح بتطوير الإنتاج والموارد والثروات، فلا معنى لذلك بدون توزيع عادل لها، وإنصاف مجهودات المواطنين لحثهم على الاستمرار في العمل التنموي بقناعة وحماس، وبالتالي فلا تنمية بدون ديموقراطية والعكس صحيح أيضاً، إذ لا ديموقراطية فعلية في إطار سياسة تزيد في «تنمية التخلف»... وكما قال الشهيد المهدي: «فالديموقراطية لا يمكن أن تكون يافطة أو واجهة تعرض للسياح، بل يجب أن تكون حقيقة تفتح في وجه الجميع حظوظ التقدم والثقافة، وهي تستلزم نظاماً للمجتمع يقوم على تغيير جذري لأسس بنائه، لا مجرد تعديل دستوري يفرض من أعلى، وفي غيبة عن الممثلين الحقيقيين للشعب».

(...) وكذلك الأمر فيما يرجع لتحقيق الديمقراطية في الحياة العامة، فمعناها بالنسبة إلينا هو البحث عن الذين يمسكون بأيديهم حقيقة السلطة السياسية من أجل إخضاعهم للإرادة الشعبية، أي أنها لا تعني مجرد المبادرة بانتخابات تبقي السلطة بيد القابضين عليها خلف واجهة برلمانية شكلية» (١)

من خلال هذه الجدلية الصحيحة العميقة التي تربط التحرر بالتنمية بالديموقراطية، يأتي الشهيد المهدي من خلال تطور مفاهيمه وفكره وممارسته، واحتكاكه اليومي بشعبه ومواكبته لتطورات العصر، يأتي بشكل طبيعي ومنطقي على نبذ الاختيار الرأسمالي

الذي يجعل من استغلال الإنسان والربح لأجل الربح حجر الزاوية في كل بنائه... يقول الشهيد المهدي: «يجب ان يصبح واضحا عند الجميع، أننا لا نستطيع أن نتحرر تحررا كاملا عن طريق إصلاحات جزئية وفي نطاق النظام الرأسمالي، وأننا لن نكون في مستوى مهامنا التاريخية إلا بانتهاج سياسة مناهضة للإمبريالية في الداخل والخارج» (١).

ومن ثم إقباله على اختيار الاشتراكية كاختيار إيديولوجي واضح. وفي وقت كانت فيه الستالينية هي الفكر السائد في معسكر الثوريين والاشتراكيين آنذاك، نجد الشهيد المهدي (ثلاثين سنة قبل انهيار المعسكر الاشتراكي) يربط بشكل وثيق بين الديمقراطية والاشتراكية، ويعتبر أن لا واحدة يمكنها أن تعيش بدون الأخرى، ويتعد بشكل حازم عن أنماط الفكر البيروقراطي، بما فيها فكرة الحزب الواحد، كما يتعد بنفس الوضوح عن الاشتراكيات المزيفة واتجاه «الديموقراطية الاجتماعية» المتذبذبة الانتهازية، ويحقق الربط الجدلي الخلاق بين الديمقراطية والاشتراكية، مهتماً بجوهر المفاهيم وتاركاً جانباً الشكليات والكليشيات، ومصراً على تحديد الاشتراكية بمضمونها الأساس، وليس كمجرد عنوان تجاري... يقول الشهيد المهدي:

«إذا كانت صيرورة بناء البلاد تتجه نحو البحث عن الوسائل التي تسمح بإقامة مجتمع متزن، خال من الاستغلال، عال الانتاجية، فإن ممارسة سياسة من هذا القبيل يمكن وصفها بالاشتراكية بالمعنى الدقيق. والمشكلة تحديدا ليست هي الرغبة في الاشتراكية بصفة مجردة، بل الشروع في البناء الحقيقي لأسس هذا النظام الاقتصادي والاجتماعي. ان دور حزب ثوري في الوقت الراهن ليس هو انتحال لقب من الألقاب، بل تبيان ما الذي يميزه عن كل الاشتراكيات المزعومة التي يملأ ضجيجها اليوم القارة الافريقية. (... بالنسبة لنا فان مضمون الاشتراكية العلمية تتميز بما يلي:

- حل ملموس لمشكلة الحكم بإقامة مؤسسات سياسية تسمح بمراقبة ديموقراطية للجماهير على جهاز الدولة وكذلك على توزيع الخيرات والانتاج الوطني،
- هيكله اقتصادية تتأصل جذور وأسس هيمنة الإمبريالية حليفة الإقطاعية والبورجوازية الكبيرة الطفيلية،
- تنظيم سياسي واجتماعي يقوم بتأطير الجماهير الشعبية وتوعيتها من أجل تجنيد كل الطاقات الوطنية الضرورية للتراكم» (١).

واستفادة من تجربة بلدان أمريكا اللاتينية التي نالت استقلالها السياسي بشكل مبكر (مقارنة بالبلدان الإفريقية) لكنها سقطت في شرك الاستعمار الجديد، يلح الشهيد المهدي على ضرورة التقيد بالمضمون الفعلي للاشتراكية العلمية المحدد أعلاه، وينبه من مخاطر السقوط في الشكليات الفارغة، ويقول:

«في اطار افريقيا الراهنة، فان من يعمل بوضوح وانسجام من اجل هذا الهدف يمكنه أن يدعي بأنه اشتراكي حقيقي. اما اذا استعمل كلمة «الاشتراكية» مفرغة من أي مضمون، أو إذا ما رفع شعار المجد الوطني وسعادة الإنسان وتلبية حاجياته الأساسية بشكل مجرد، فإنه سوف يخدم في الحقيقة وفي نهاية المطاف مرامي الاستعمار الجديد التي اصبحت الآن واضحة، وسوف يعرض افريقيا الى الركود والبؤس اللذان عاشتهما بلدان امريكا اللاتينية لأزيد من قرن من الزمن» (٢).

فكر حي وممارسة خلاقة

وكما أشرت سابقاً، فإن هذه المفاهيم المرتبطة المنسجمة: تحرر - تنمية - ديموقراطية - اشتراكية، لم تكن لدى الشهيد المهدي عبارة عن أفكار مجردة أو تمنيات وتخيلات، بل أنه كرس حياته لخدمتها وترجمتها فوق أرض الواقع، ليس على الصعيد الوطني وحسب، بل على الصعيد الدولي قاطبة. ومن هذا المنطلق، أولى أهمية قصوى لمسألة الأداة التنظيمية الكفيلة بترجمة تلك الأفكار والمفاهيم الى واقع مادي ملموس. هكذا ومن خلال قراءة متأنية لكتاباته وسيرة حياته وأعماله اليومية نستشف مجهودات جبارة متواصلة من أجل بناء الأداة الثورية وتطوير الحزب، ليس كهدف في حد ذاته أو بمنطق الزعامة والهيمنة البيروقراطية والاحتراف السياسي، لكن كوسيلة في يد المواطنين والمناضلين لبلوغ أهدافهم، وكأداة خاضعة باستمرار لسيادتهم الجماعية ومرآبتهم المستمرة. كما نراه على صعيد آخر يلح على ضرورة خلق وتنشيط وتطوير المنظمات الجماهيرية وضمنها ضرورة خلق منظمة جماهيرية ديموقراطية للنساء لتحقيق مطالبهن الخصوصية وتحقيق المساواة أمام القانون، والمنظمات الجماهيرية للفلاحين لفك عزلتهم ودمجهم بشكل واسع في الحياة السياسية النضالية، وتنظيمات الشباب من خلال جمعيات الطفولة والتربية والثقافة وكذا الاتحاد الوطني لطلبة المغرب الذي لعب الشهيد بالنسبة له دور المؤسس والموجه الفعال. هذا علاوة على دوره التأطير والتوجيه أيضاً بالنسبة للميدان النقابي وسط الطبقة العاملة، وحرصه الدائم على تكامل النضالين النقابي والسياسي وعدم إتاحة الفرصة لتشتتها أو استعمال كل واحد منهما ضد الآخر، وتجميع الطبقة العاملة وتوحيدها وتوطيد علائقها بالفلاحين كطبقات أساسية في التغيير والبناء.

واذ لا يعني المجال للوقوف أكثر من هذا عند مفهوم الأداة الثورية والمنظمات الشعبية لدى الشهيد المهدي، ألح للنقطة الأخيرة في مداخلتني بطرح هذا السؤال: ماذا بقي من فكر الشهيد المهدي والى أي حد ما زالت أفكاره ومفاهيمه قابلة للتطبيق في وقتنا الراهن؟ للأسف، وفي حالة المغرب تحديداً، أجد نفسي مجبراً للقول أن كل ما ورد في فكر الشهيد لا زال قابلاً للتطبيق بعد ثلاثين سنة على اختفائه - وأربعين سنة على الاستقلال الناقص - إن لم يكن حرفياً ففي المضمون والجوهر.

فبالنسبة لمسألة التحرر الحقيقي، لا يخفى على أحد أن بلادنا لا زالت تعيش تحت نير التبعية للأجنبي. فرغم الاستقلال السياسي الذي حققه شعبنا عبر تضحيات جسام، لا زالت التبعية سائدة على المستوى الاقتصادي والإيديولوجي والثقافي والتكنولوجي والعلمي والتقني والإعلامي والمعلوماتي... بل إن التبعية سائرة في طريق التعمق والتأصل من خلال فرض التبادل اللامتكافئ، وهيمنة وطفغان سياسات المؤسسات الدولية الرأسمالية أمثال صندوق النقد الدولي والبنك العالمي وغيرهما.

أما التخلف فإنه لا زال قائماً، بل أن كل الدلائل والمؤشرات تشير إلى أننا سائرون في طريق تنمية التخلف وتعميقه وتجديره، وليس في طريق التنمية الحقيقية. ويكفي إلقاء نظرة على حالة المديونية الخارجية ومستحققاتها وتوابعها للتأكد من تبعية البلاد وارتها مقدراتها، ويكفي إلقاء نظرة على حالة التعليم الذي جعل منه الشهيد المهدي حجر الزاوية لأي مشروع تنموي لإدراك مدى تخلفنا عن الركب وخطورة المنزلق الذي نسير فيه، ناهيك عن الأمية - التي تقف حجر عثرة في وجه أي تنمية وتقدم - التي تمس ثلثي أفراد مجتمعنا، وقد تبلغ نسبة ٨٠ بالمئة في البوادي.. ويكفينا الوقوف عند أوضاع شبابنا، الحامل لمستقبل البلاد ومصيرها، وحالة انسداد الآفاق أمام الأغلبية الساحقة منه لتبيان خطورة الوضعية ليس حاضراً لكن بالنسبة للعقود المقبلة... ولقد بات من المعروف أن أكبر مدخول للعملة الصعبة يأتي عن طريق تحويلات العمال المهاجرين، وفي ذلك مؤشر آخر عن تبعية وتفكك وضعف الاقتصاد الوطني الذي يجبر العديد من المواطنين للبحث عن لقمة العيش خارج أرض الوطن.

إلا أن المؤسسة الدولية لمراقبة المخدرات (Observatoire Géopolitique de la Drogue) قد أوضحت مؤخراً من خلال تقريرها المفصل الخاص بالمغرب، أن عائدات تجارة المخدرات قد أصبحت تحتل المرتبة الأولى فيما يخص العملة الصعبة، وذلك قبل تحويلات العمال المهاجرين ثم الفوسفاط الذي يعتبر المغرب أول مصدر له على المستوى العالمي...

وفيما يخص الديمقراطية، فلا جديد من حيث الأسس والمضامين الجوهرية التي تمكن الشعب من سيادته والمواطنين من مواظنتهم الكاملة... إذ أن أسس الديمقراطية الفكرية والسياسية والاقتصادية المتعارف عليها دولياً لم تقم بعد، ولا زالت الديمقراطية في بلادنا شكلية وعبارة عن «يا فطة معروضة للسياح» كما قال الشهيد المهدي.. في حين أن وحدة المغرب العربي، ووحدة الشعوب المبنية على مصالحها الحيوية لا زالت مشروعاً معلقاً، بينما تزيد الحاجة الماسة إلى التضامن الأممي والتنسيق والتعاون الأخوي بين الشعوب وتنظيماتها التمثيلية في عالم يزيد تدويلاً وتداخلاً واندماجاً بشكل مضطرب... وبكلمة واحدة فإن ذاكرة الشهيد المهدي لا زالت حية، والفكر والمفاهيم الأساسية التي كرس حياته من أجل خدمتها لا زالت قابلة للتطبيق. وإذا اقترن فكر الشهيد المهدي بالعمل والممارسة والسلوك النزيه المستقيم، فلقد أنتج في ذات الوقت قيماً عالية ذات المضمون والبعد الكوني والأممي، ولا زال هذا الفكر نبزاً يضيء طريق نضالنا الوطني ونضال كافة الشعوب، ويشكل رصيماً وقُدوة يقتدي بها شبابنا وكافة فصائل شعبنا في الكفاح من أجل مغرب حر مستقل ديموقراطي تقدمي...»

٢٣ نوفمبر ١٩٩٥

عبد الغني بوستة السرايري

رئيس «المركز المغربي لحقوق الإنسان والتعاون بين الشعوب»

(١) «الاختيار الثوري في المغرب» ١٩٦٢

(٢) مقال لـ«المجلة الإفريقية» - ١٩٦٣

(٣) خطاب أمام مؤتمر الشعوب الإفريقية - ٢٥ يناير ١٩٦٠